• للتواصل: فاكس 222 72 830 - 222 72 857
إيميل maglesalomma@alanba.com.kw

رفض أن يكون هذا القطاع الحيوي حقل تجارب

أحمد الحمد: ميزانية التعليم تفوق المليارين دينار سنوياً والمخرجات دون المستوى

أحمد الحمد

قال مرشح الدائرة الثانية م.أحمد الحمد ان ميزانية التعليم للعام 2013 تضاعفت إلى مليار دينار، بينما كانت حوالي مليار دينار في العام 2009، ولكن المخرجات التعليمية تزداد سوءا حسب المعطيات على الواقع بسبب سوء الإدارة والتخطيط.

وطالب الحمد بإعادة صياغة العلاقة بين المعلم والطالب، مشددا على أهمية إنشاء صندوق لمساعدة وإقراض الطلبة والطالبات ممن انهوا الثانوية العامة ولم يستطيعوا استكمال دراساتهم الجامعية بسبب انخفاض معدل النسب ولا ينطبق عليهم نظام البعثات الدراسية على حساب الدولة ويرغبون في استكمال دراستهم الجامعية في جامعات خاصة، بحيث يتم دعمه من الدولة ومن جمعيات النفع العام على أن يتم استرجاع مبلغ القرض على شكل أقساط ميسرة من رواتب المقترضين بعد التحاقهم بسوق العمل.

وأشار م.الحمد إلى ان قطاع التعليم يحتاج لإدارة بأسلوب أكثر فاعلية معتبرا أن المشكلة في الإدارة وليس التمويل حيث تنفق الحكومة مليارين دينار على الخدمات التعليمية سنويا بنسبة 9٪ من الإنفاق العام وبنسبة 3,5٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وبين أن هذا القطاع وبالمعايير الكمية يحقق أداء جيدا حيث ينمو بحوالي 20٪ سنويا وعدد المدارس الحكومية والخاصة ارتفع إلى حوالي 1300 مدرسة يدرس بها أكثر من 700 ألف طالب وطالبة يقوم على تعليمهم نحو 60 ألف معلم ومعلمة، وفي جامعة الكويت يتلقى أكثر من 40 ألف طالب وطالبة تعليمهم العالي، إلا أن مخرجات هذا النظام لا تتناسب مع كل تلك الإمكانيات.

واستغرب م.الحمد من تدني التطور النوعي للتعليم بعد أن كانت الكويت تصدر المناهج للدول الخليجية الأخرى في مستوى علمي متطور، مشددا على أن ما يحصل الآن هو تدمير للمستقبل الذي لن يمكن إصلاحه فيما بعد مهما دفعنا من أموال طائلة.

وطالب بضرورة العمل على تطوير المناهج مع الحفاظ على استقرار الأنظمة والإجراءات التعليمية وبما لا يضر بمصلحة الطلبة، مشيرا إلى أن المقررات العامة يتم تغييرها بشكل مستمر، الأمر الذي يحدث إرباكا شديدا في عملية التدريس، مستغربا إدارة هذا القطاع المهم بالمزاجية الشخصية لرأس الهرم حيث ينسف كل وزير ما أتى به من سبقه لأننا في هذه الحالة سنظل ندور في حلقة مفرغة وهذا ما حصل على مدار ربع قرن من الزمان.

وبين م.الحمد أن الكثير من العوامل اجتمعت لنصل إلى هذا المستوى من سوء الأوضاع التعليمية وابتعادها عن أي إنجازات حقيقية، مؤكدا أن التعليم هو أساس أي دولة تريد النهوض والارتقاء للحاق بركب الدول المتقدمة، لافتا إلى أنه يجب أن تكون إستراتيجية التعليم سياسة دولة تنفذها عبر لجان دائمة مختصة وتنتج عنها قرارات ملزمة وليس سياسة فردية كل يغير فيها على هواه لينسف ما جاء به من قبله بغض النظر عن الإيجابيات والسلبيات.

وطالب م.الحمد بفتح المجال للمواطن لاختيار المكان الذي يفضل أن يتعلم فيه أبناؤه، وأنه حتى إذا رغب في تعليمهم في مدارس خاصة فعلى الدولة أن تقدم له الدعم مما يتيح المجال لمنافسة حقيقية بين المؤسسات التعليمية، مؤكدا أن التعليم هو القاعدة التي يجب أن نرتكز عليها في بناء الكويت للوصول إلى هدفنا الإستراتيجي خاصة إذا ما أردنا أن تصبح الكويت مركزا ماليا وتجاريا مميزا في المنطقة، فلا بد لنا من برمجة النظم التعليمية لدينا لتحقيق ذلك، لافتا إلى أنه يجب على الحكومة أن تساعد وتشجع أبناءها على التعليم الجامعي وخصوصا التخصصات العلمية النادرة وتعزيز ورعاية حركة البحث والتطوير في المجالات التي تخدمها المعاهد للأكاديمية.

طالب وزارة الصحة بسرعة الكشف عن تحقيقات «دعاميات» مستشفى مبارك

فيصل الدويسان: تأخر الإعلان عن نتائج تحقيقات «الصحة» حول الدعاميات المغشوشة هدفه طمس الحقائق

فيصل الدويسان

طالب مرشح الدائرة الأولى النائب السابق فيصل الدويسان وزارة الصحة بسرعة الكشف او الإفصاح عما توصلت إليه لجنة التحقيق التي شكلها وزير الصحة حول وجود دعاميات قلب مغشوشة في مستشفى مبارك، والتي كما أدعى كبار مسؤولي الوزارة أن اللجنة تم تشكيلها بصفة عاجلة وبرئاسة وكيل وزارة الصحة لشؤون الأدوية والتجهيزات الطبية بصفته وشخصه.

وتساءل الدويسان في تصريح صحافي له عن سبب تأخر الإفصاح أو الإعلان عن نتائج التحقيق، قائلا: إذا كان بالفعل دور هذه اللجنة هو التحقيق من أجل الافصاح والمصارحة ومحاسبة المسؤولين فلم لم يتم حتى الآن الاعلان عما توصلت له التحقيقات، أم ان مضيعة الوقت هذه تهدف إلى طمس حقائق بعينها يخشى المسؤولون من كشفها للناس خوفا على مناصبهم أو هربا من تحمل المسؤولية تجاه المجتمع؟

وأكد الدويسان أن «الصحة» من دون القطاعات الحكومية هي الجهة الوحيدة التي لا يقبل المزايدة او التربح من وراء محاسبة أو مكافأة مسؤوليها أو العاملين فيها، باعتبارها المكان الوحيد الذي أسس من أجل الحفاظ على أرواح الناس ومعالجتهم ليتموا شفاءهم بإذن الله سبحانه وتعالى.

وقال الدويسان «إذا كان بالفعل ما أثير حول دعاميات قلب مغشوشة في مستشفى مبارك، يأتي ضمن حملة منظمة تستهدف وزير الصحة، فعليه أن يخرج بنفسه ليؤكد ذلك الكلام أما اذا كان هناك بالفعل قضية كهذه وثبت من خلال التحقيقات تورط أناس ومسؤولين بعينهم فعلى الجميع تحمل مسؤولياته تجاه هذا الأمر الانساني البحت واتخاذ الإجراءات اللازمة لمثل هذه الأمور».

شدد على أهمية الحفاظ على الوحدة الوطنية

الهرشاني: المرحلة المقبلة يجب أن توجه للبناء والتنمية وحل قضايا المواطنين العالقة

حمد الهرشاني

أكد مرشح الدائرة الثانية حمد الهرشاني أن المرحلة المقبلة يجب أن توجه الى البناء والتنمية والإعمار وحل قضايا المواطنين العالقة، لاسيما بعد مرور الساحة السياسية بأزمات متلاحقة عطلت مسيرتها التنموية.

وقال الهرشاني ان السلطتين التنفيذية والتشريعية مطالبتين بجعل مبدأ التعاون والعمل المشترك بينهما هو الأساس في علاقتهما مع المحافظة على الدستور نصا وروحا.

ودعا إلى ترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين وان تكون التعيينات في المناصب القيادية بوزارات الدولة وهيئاتها وفق معيار الكفاءة، مشيرا الى أن هذا المبدأ سيساهم في تحسين الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين، وسيقي على كثير من أنواع الفساد الإداري ويدفع بعجلة التطوير.

وشدد الهرشاني على أهمية الحفاظ على الوحدة الوطنية وتطبيق التشريعات التي تصونها من التفكك والتشتت والانقسام، مؤكدا أن الوحدة الوطنية هي السياج والحصن الحصين لهذا الوطن بعد الله عز وجل.

شدد على أهمية معالجة وتحسين الخدمات العامة

المري: لدينا هدر في الميزانية العامة للدولة وعلينا ترشيد الإنفاق

ناصر المري

اعتبر مرشح الدائرة الخامسة ناصر المري أن أسهم النقد التي وجهت لقانون صندوق الأسرة هي في غير محلها، مؤكدا أن القانون الذي يرضي 80٪ من الناس يعتبر ممتازا ومع ذلك فإننا عملنا وسنتابع العمل من أجل تحسين هذا القانون حتى تكون الفائدة منه عامة.

وأشار المري في تصريح صحافي إلى «أننا تقدمنا بتعديل على القانون، وأن السياسة الجيدة والبناءة تعني أن تأخذ وتطالب، وان تبدأ من نقطة المنتصف وتحسن عليها، وأثناء بحث واقرار قانون صندوق الأسرة كان ينبغي ان نحافظ على علاقة إيجابية مع الحكومة حتى نستطيع الحصول على أكبر قدر من المكتسبات لأهل الكويت». وفي اطار هذه المكتسبات عدد المري عدة قوانين تم اقرارها بالتزامن مع قانون صندوق الأسرة ومنها قانون زيادة رواتب العسكريين المتقاعدين قبل الغزو، ورواتب العسكريين المتقاعدين من رتب رائد فأقل، وعلاوة الأولاد، وزيادة القرض الإسكاني من 70 ألفا إلى 100 ألف ،وإقرار راتب 595 دينارا لكل ربة منزل لا تعمل وعمرها 55 سنة فما فوق، كما أننا تقدمنا بتعديل آخر على هذا المكسب بحيث يكون هناك راتب من دون قيد أو شرط لكل ربة منزل لا تعمل.

وأردف قائلا: ان السياسة هي فن الممكن، وان التعامل مع الحكومة هو أيضا فن الممكن، وانه كان يمكن ان نقف أو نصطدم مع الحكومة في شأن صندوق الأسرة ولكننا لم نكن لنصل بهذه الحالة إلى شيء. كما لفت المري إلى أنه «قد يكون هناك فهم خاطئ أو تعمد من قبل بعض الجهات الحكومية أو تقصير من قبل البنك المركزي في شأن عدم تطبيق قانون صندوق الأسرة بحذافيره، وقد يكون هناك عدم تعاون من قبل البنوك لتطبيق القانون، فإن هناك وحدة في البنك المركزي لتلقي شكاوى المواطنين». وتابع: ان كانت هناك بنوك تتعمد عدم تطبيق ما جاء في القانون، فإن ذلك ليس عيبا في القانون، وإنما في الجهات الرقابية التي ينبغي عليها فرض تطبيق القانون بحذافيره على البنوك.

واعتبر ان القانون قد لا يكون الأفضل لمعالجة فوائد القروض، ولكنه أساس صالح ومكتسب مهم وعلينا أن نعمل لتطويره في المرحلة القادمة من خلال تعديلات سبق واقترحناها وسنتابعها بشكل دؤوب وقد نضيف عليها، ومن شأنها رفع مستوى الرضا على الصندوق إلى درجة عالية. وأضاف المري: لنتفق ان عمر المجلس المبطل الذي حقق مثل هذه الانجازات كان قصيرا للغاية بلغ 5 اشهر فقط، وكانت هناك جلسة كل أسبوعين، ولكننا عقدنا في اللجنة المالية 50 اجتماعا بمعدل 4 ساعات يوميا، وفي لجنة حماية الأموال 12 اجتماعا، وفي لجنة التحقيق في عقد شل 12 اجتماعا، وفي لجنة التحقيق في صفقة الداو كان هناك 22 اجتماعا، وفي لجنة الأولويات أكثر من 14 اجتماعا. ولفت المري كذلك إلى أن التشريع أو القانون لا يأتي أو يخرج عبر جلسة واحدة إنما قد يستغرق عدة جلسات.

دعا إلى وقفة جادة من الحكومة لحلها

يوسف الملا: كيف تعاني دولة مثل الكويت من مشكلة اختناق سكني؟

يوسف الملا

أكد مرشح الدائرة الثالثة اللواء يوسف عبدالرزاق الملا ان السكن هو العنصر الأساسي لاستقرار المواطن وشعوره بالأمان، مستنكرا ما يعانيه الكويتيون من تعب شديد للحصول على السكن، مضيفا انه من المعيب لدولة مثل الكويت لديها الفائض الكبير بالميزانية والمساحات الشاسعة وعدد سكانها لا يتجاوز مليوني نسمة وبإمكاناتها الضخمة وفائضها المالي السنوي أن تعاني من مشكلة اختناق سكني.

ودعا الملا أصحاب القرار، انطلاقا من دوره كمواطن قبل كونه مرشحا على حد وصفه، لاتخاذ الإجراءات التي من شأنها حل المشكلة بشكل جذري، مضيفا ان الحلول الممكنة موجودة، وتتطلب وقفة جدية من الحكومة وعلى رأسهم وزير الإسكان ورئيس مجلس الوزراء فمن واجبهم تطبيق القسم الذي أقسموه لحل مشاكل المواطنين والجدية بتنفيذ مشاريع سكنية حقيقية تأخذ في الحسبان الأعداد المتراكمة للمواطنين الذين ينتظرون منحهم بيوتا لأسرهم، بحيث تنتهي هذه المشكلة عند وضع مصالحنا الشخصية جانبا والعمل على وضع آليات محاسبة صارمة لحل هذه المشكلة المزمنة والتي افتعلتها الحكومات المتعاقبة ولم تجد من يتصدى لها من أعضاء المجالس السابقة إلا من رحم ربي، مؤكدا ضرورة منح المواطنين التسهيلات اللازمة على جميع مواد البناء وتوفير الأراضي السكنية اللازمة، واليد العاملة عن طريق شركات متخصصة في توفير العمالة، وإشراك القطاع الخاص للإسراع ببناء وحدات سكنية تقلص من المشكلة المتفاقمة، مشيرا إلى أن افتتاح مكاتب تابعة للجنة المتابعة والمحاسبة تقوم بتحديد متوسط الإيجار الذي بات يلتهم ما لا يقل عن 50٪ من راتب الموظف الكويتي ويفاقم من مشكلة الطلاق بين الشباب بحسب الإحصاءات المدروسة.

ووصف الملا مشكلة الإسكان بالوهمية مفندا ذلك بالأرقام، مؤكدا أن الكويت إحدى الدول الخليجية التي يقع نحو 90٪ من أراضيها تحت ملكية الدولة وأغلب هذه المساحات من الأراضي تعتبر حقوق امتياز لشركة نفط الكويت، لافتا إلى شح الأراضي الذي يبقى قائما في ظل عدم القدرة على التصرف في المساحات التي هي تحت مسؤولية شركة النفط، مبينا عدد الزيادة السكانية المطردة، حيث يبلغ عدد المواطنين الذين بحاجة لسكن حوالي 92,7٪ من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 22 و36 عاما، والمواطن يضطر للبقاء لأكثر من 17 عاما حتى يدخل قرعة الإسكان، مضيفا ان هذه القضية عندما تطرح، الكل يدور في عجلة لا نهاية لها، مؤكدا ان عددا من المؤسسات اشتركت وحملت الإثم من وراء استغلال الثغرات القانونية لاحتكار الأراضي السكنية والاحتيال على القانون بهدف التكسب المادي.

ذوو الاحتياجات الخاصة يأملون وصول من يمثلهم إلى مجلس الأمة

كونا: لم تمنع الاعاقة الرئيس الأميركي الاسبق فرانكلن روزفلت من تبوؤ منصب رئيس الولايات المتحدة الأميركية اربع مرات متتالية وهو مصاب بالشلل ولا الاديب المصري طه حسين من تولي حقيبة المعارف في بلاده بالرغم من فقدانه للبصر منذ كان في الرابعة من عمره.

وفي الكويت ابدع اعضاء النادي الرياضي للمعاقين في المحافل الدولية لاسيما في دورات الألعاب شبه الأولمبية ورفعوا علم الكويت عاليا وانجازات بارزة منها ثلاث ميداليات ذهبية وفضية وبرونزية في اتلانتا بالولايات المتحدة في عام 1996 وتسجيل رقم عالمي قياسي في رمي الرمح في البطولة الخليجية الثانية بالسعودية.

وفي أجواء العرس الديموقراطي التي تعيشه الكويت في هذه الايام وتقدم أحد المرشحين من ذوي الاحتياجات الخاصة للترشح لمجلس الأمة المقبل وتجاهل معظم المرشحين لهموم ومطالب ذوي الاحتياجات الخاصة دعا ابناء هذه الفئة الى دعم السلطة التشريعية لمطالبهم حتى يتمكنوا من ممارسة حياتهم اليومية في المجتمع بصورة طبيعية دون تمييز بينهم وبين الاصحاء.

وفي هذا السياق، قال رئيس مجلس ادارة نادي المعاقين شافي الهاجري لـ «كونا» ان فئة ذوي الاحتياجات الخاصة تحتاج الى الكثير من الدعم والاهتمام الحقيقي من جميع أطياف المجتمع لاسيما من السلطتين التشريعية والتنفيذية.

واعرب عن الامل في ان يصل أحد ابناء ذوي الاحتياجات الخاصة الى قبة عبدالله السالم في مجلس الامة ليكون نائبا باعتبار ان اي فرد من هذه الفئة «يعيش ويعرف بالتحديد ما نمر به من مشكلات ومصاعب في المجتمع».

واشار الى قانون المعاقين 8/ 2010 الذي «لم يطبق بشكل كامل وصحيح» مضيفا ان عددا من المواد فيه ترجم بطريقة مختلفة مع اختلاف الجهة أو الوزارة المعنية بتطبيقه وليس بناء على متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة.

واضاف ان النادي طالب عن طريق وسائل الاعلام المختلفة بتطبيق واعطاء شريحة ذوي الاحتياجات الخاصة حقوقهم ليمارسوا حياتهم اليومية كما في الدول المتقدمة، مشيرا الى ان اهتمام المجتمع ومعظم اعضاء مجالس الأمة السابقين بات يتركز على أمور أخرى.

وانتقد الهاجري إلغاء لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة في مجلس الأمة السابق، مبينا ان ذلك الامر «اشعرنا باليأس الشديد لأن تلك اللجنة كانت بمثابة نافذة لنا نعبر من خلالها عن مطالبنا».

واوضح ان مرشحي المجالس السابقة «تاجروا بقضيتنا ولم يتطرقوا لمطالبنا»، مشيرا الى حاجة هذه الشريحة من المجتمع الى متطلبات الحياة اليومية سواء التربوية من خلال تمكين المدارس الحكومية من التعامل معهم او المتطلبات الاجتماعية مثل تفعيل قوانين المعاقين في الأسواق التجارية.

وأكد الهاجري وجود حاجة ملحة لان تتحاور السلطتان التشريعية والتنفيذية مع جهات الاختصاص لوضع حلول جذرية لمشكلات ومطالب ذوي الاحتياجات الخاصة وتحويل الكويت الى دولة «صديقة لذوي الاحتياجات الخاصة».

وناشد مرشحي مجلس الأمة 2013 ان تكون اولوياتهم الحرص على الرقابة الحقيقية واقرار القوانين التي من شأنها تنمية الوطن والمجتمع لاسيما الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة الذين تفخر الكويت بان يكون من أبنائها وبناتها أبطال في العديد من الالعاب الرياضية والمجالات الانسانية الاخرى يرفعون علمها عاليا.

من جانبها، أكدت لاعبة ألعاب القوى في المنتخب الوطني لذوي الاحتياجات الخاصة سجى العازمي لـ «كونا» حاجة هذه الفئة الى دعم حقيقي من الجهات المعنية في الدولة حتى نقدم كل ما لدينا من أجل وطننا ونرفع شأنها في المحافل الدولية، مطالبة أعضاء مجلس الامة المقبل بان يكونوا أكثر جدية في دعم حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في مختلف المجالات.

وقالت العازمي التي حصلت حديثا على ثلاث ميداليات في لعبتي رمي الجلة والرمح انها ستدلي بصوتها لمرشح من ذوي الاحتياجات الخاصة اذا كان ضمن دائرتها الانتخابية «كونه يعيش معاناتنا ويعرف ما نمر به من صعاب وعقبات في حياتنا اليومية».

من جهته، دعا لاعبا المنتخب الوطني في تنس الطاولة لذوي الاحتياجات الخاصة عوض الحربي ومحمد بن جبل الجهات المعنية الى انشاء مراكز ونواد متخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة في محافظات الكويت المختلفة وتوفير مراكز خاصة في الاندية الرياضية الحالية.

وقال اللاعبان اللذان حصلا على ميداليات عدة في بطولات مختلفة ان الرياضيين من فئة ذوي الاحتياجات الخاصة يواجهون صعوبة كبيرة في ممارسة ألعابهم الرياضية المفضلة لعدم وجود اندية متخصصة قريبة من مناطقهم.

ودعوا اعضاء السلطة التشريعية الممثلين لفئات الشعب في الدورة المقبلة الى الاهتمام الجاد بدعم قضايا المعاقين واعطائهم حقوقهم المنشودة، مضيفين ان وصول من يعاني من اعاقة الى مجلس الامة سيسهم في نقل قضاياهم ومعاناتهم الى الجهات المعنية بصورة افضل.